

تقرير

# انتخابات «التيار»: تصفية حسابات «النيابية»

اكتسبت انتخابات مجالس الاقضية في التيار الوطني الحر يوم اول من اهلن اهمية استثنائية، لاسيما بعد الغاء انتخابات المنسقين وتعيين قيادة التيار لهم. لذلك انتقلت ساحة الصراع من هيئة القضاء الى مجلسه، فكانت صندوقه بريد للبيض ورذ اعتبار للبرص الآخر

رأس إبراهيم

يوم اول من امس، انتخب التيار الوطني الحر مجالس بعض اقليته، في حين توصل الجزء الاخر الى تسوية بين مختلف الاطراف المعنيين في القضاء، ففازت مجالسه بالتركية، ولكن منذ البداية، كان واضحا ان اقلية جبيل وكسروان وزحلة وجزيين والشوف نتجه نحو معركة قاسية، نتجة التنسج الذي واكب عملية تعيين المنسقين فيها، ولو اختلفت اسباب الصراع من قضاء الى آخر. وتجدر الإشارة أولاً الى الشؤون الامانة والخدماتية والسياسية منوطه بمجلس القضاء، وهو جزء من المجلس الوطني الذي

تمكنت امه ابو زيد «غير الحزبي» من التفوق على النائب الحزبي زياد اسود

يضم الى جانب اعضاء مجلس القضاء الخمسة المنتخبين، النواب والوزراء ورؤساء المجالس البلدية الكبيرة ونوابهم (أي تلك التي تتألف من 15 عضواً واكثر) والنقابيين ومسؤولي العلاقات العامة والبلديات ومنسق القضاء، إضافة الى ثلاثة من اعضاء الهيئة، لكن انتخابات هذا المجلس (جرت وفق طريقة صوت واحد مرشح واحد) تكتسب أهمية هذه المرة بنحو خاص، لأن منسق القضاء والهيئة اتوا المنتخبين من قبل القيادة الحزبية، فاصبح المجلس بمثابة الرقيب على المنسق الأخرس في الاقلية على منصب المقر، خصوصاً في الاقلية التي اراد فيها بعض الحزبيين إيصال رسالة الى القيادة التي لم تأخذ برأيهم عند تعيين المنسقين، أنهم موجودون وسيتابعون عمل المنسق

المعين خطوة بخطوة. لثبات أنفسهم، خصوصاً أنهم اتوا بالتحسين لا بالانتخاب، كما المرة السابقة. إشارة أخرى هنا الى أن الفائز الأول بين المرشحين في مجلس القضاء صبح تلقائياً مقر المجلس، فيما يتسلم ثاني الفائزين منصب أمانة السر. لذلك كانت المعركة الأخرس في الاقلية على منصب المقر، خصوصاً في الاقلية التي اراد فيها بعض الحزبيين إيصال رسالة الى المركز الأول. وباسيل كان أحد المرشحين الى منصب المنسق، وهو من الفريق الموالي للنائب شامل

## انتخابات 2022 في الشوف!

انتخابات مجلس القضاء في الخيار الوطني الحر في الشوف قصة تتداخل فيها المصالح الحزبية والسياسية بطموحات كبيرة تصل الى عام 2022، تاريخ الانتخابات النيابية المقبلة، لذلك، جهد كل نائب أو مشروع مرشح، إلى إيصال مرشحه لإظهار قوته داخل الحزب. وجاءت النتائج مقاربة جداً، بحيث فاز يوسف رزق الله بـ150 صوتاً، وريتا بولس بالمرتبة الثانية بـ133 صوتاً علماً بأن النتائج الأولية وضعت بولس في المرتبة الأولى وريزق الله في المرتبة الثانية، قبل أن يُعاد الفرز بناءً على طعن، وحل وليد صابر ثالثاً بـ124 صوتاً وبعده نعمة بـ96 صوتاً، فيما كان مازن الغربب آخر الرابحين بـ91 صوتاً.



حل المرشد المدموم من انصار النائب شامل، روكز في المركز الاله في كسروان (مروان طحطح)

روكز، فيما الفائزون الأربعة الباقون، وهم جان قرقمان (286 صوتاً) وامل الخوري (284 صوتاً) وداني القرزي (273 صوتاً) وشيرلي أبي رزق (265 صوتاً)، ملتمزمون مع رئيس التيار جبران باسيل. وهنا يقول بعض حزبيي كسروان إن ماكينه روكز كانت حاضرة وتعمل على تجييش جماعتها لانتخاب انطوان باسيل، على اعتبار انها معرقة إنبات وجود، فيما «ترشح بايو عون الذي تمكن من طبعي، وجرى تقاسم الأصوات بينهم، ففاز أربعة من أصل خمسة في المجلس». أما اصدقاء مقر المجلس

يفترض أن يكون المنسق على الحياذ في هذه المعركة، لكن، ودائماً على لسان الطرف الأول من الرواية، «عين أهلاء على الانتخابات النيابية» المقبلة عام 2022؛ وكان من الطبيعي تالياً ألا يضع المرشح الكاثوليكي غسان عطالله يده بأيديهم ما دام واحد منهم يتأقسه على المقعد النيابي. الأمر نفسه بالنسبة إلى النائب ماريو عون الذي تمكن من إيصال عضوين حلاً في المرتبة الرابعة والخامسة، وهما عبده نعمة ومازن الغربيب. وكان من الطبيعي أن يطعن فريق المنسق في نتائج الانتخابات ليحاول تطهير مقربة المجلس، أي ريتا بولس، من مركزها لإيصال رزق الله البه. ففعلياً، مقر المجلس أو مجلس القضاء بشكل

يبلع مستشار وزير الخارجية طارق صادق وفريقه قرار باسيل تعيين المنسق اديب جبران، رغم تهديداتهم الضمنية بالاستقالة، التي لم تسلك طريقها الى التحقق. فكان الخيار الأفضل إيصال رسالة اعتراضهم الوحيدة الى مجلس القضاء، وكمقر، وهو ما حصل بفوز بسام غانم بالمرتبة الأولى بـ714 صوتاً، فيما فاز أربعة آخرون، وهم من غير المعترضين على قرار القيادة الحزبية: مروان ملحمي (614 صوتاً)، نزار الخوري (317 صوتاً)، زياد الهاشم (185 صوتاً)، زخيا سيف (131 صوتاً)، وهو ما يندز باستمرار الانشقاق القديم في صفوف التيار. إشارة هنا الى أن قضاء جبيل يحل أول في عدد البطاقات الحزبية، وبالتالي سيكون له وزن أكبر من باقي الاقلية في انتخابات المكتب السياسي، يليه المتن الشمالي وكسروان وعكار.

جزيين هم ابو زيد

مفاجاة الانتخابات كانت في جزيين، لطلما قام الصراع بين النائب زياد اسود والنائب اصل ابو زيد على «الشعبية» في صفوف التيار، وطلما صنّف أبو زيد في خاتمة المطرئين على الحزب من نادي رجال الأعمال إلا ان نتيجة الانتخابات أول من امس أعادت خلط الأوراق، وأحدثت صدمة الفريق اسود، حيث حل مرشح أبو زيد اول بـ173 صوتاً، وحل مرشحه الثاني خامساً بـ93 صوتاً. أما مرشح زياد اسود الرئيسي الى منصب المرشح فكان الياس كرم الذي نال 95 صوتاً، فيما حل كل من المنسق السابق اسعد هندي ودومينيك عاقوري في المرتبتين الثانية والثالثة، أما السؤال عنهما فيفضي الى تصنيفهما في خاتمة الحزبيين الذين لا يوالون هذا ولا ذاك.

زحلة «هلل لحد»

في زحلة، المعركة بدأت فور انتهاء الانتخابات النيابية. يومها انتفض فريق على المنسق السابق قزحيا الرزقي من باب أنه عمل ضمن ماكينه اسعد نكد، فطالب هؤلاء بحسابته، الأمر الذي لم يتم، لعدة أسباب، يبدو أن «ولايته سكتتهي قبل أن منها ان الرزقي أكد مراراً أن قراره لم يكن فريدياً ولكن بإيعاز من القيادة الحزبية، مذكراً بان نكد كان متحالفاً مع التيار، وفعلياً، جرت المعركة بين طرفين، الرزقي والنائب سليم عون. وفيما يؤكد الرزقي استقالته، يقول البعض إنه مدعوم من الوزير السابق غابي ليون. المفاجأة هنا أن الرزقي، رغم كل الاتهامات التي طالته، تمكن من الحصول أول والفوز بمنصب المقر بـ264 صوتاً، فيما حل مرشح النائب عون (بدعمه نائب رئيس بلدية زحلة طوني بو يونس) إيلي عبد الأحد في المرتبة الثانية بـ235 صوتاً (عبد الأحد هو منسق سابق أيضاً)، من ناحية أخرى، تمكن توفيق أبو رجيلي من حصد 154 صوتاً ليقرض نفسه واحداً من أقوى المرشحين في التيار، علماً بأنه غير مدعوم من أي نائب أو وزير، ولكن بوالبه فريق حقق خرقاً استثنائياً في قرى شرق زحلة، لا سيما بعد انسحاب سامي أبو فيصل لمصلحته، وذلك من باب صبح كل الأصوات نحو مرشح واحد. وحل كل من بولس مرزعياني (58 صوتاً) وإبراهيم الإحمراني في المرتبتين الرابعة والخامسة، وكانت النتائج الأولية قد أظهرت خسارة الأخير وفوز أسعد حداد، إلا أن إعادة الفرز أظهرت تعادل الإحمراني وحداد بخمسين صوتاً لكل منهما، ما يعني فوز الأول بفارق السن.

أصدر المجلس النيابي

في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قراراته بحق المستخدمين المشبه في تورطهم بما سُمّي شبكة «جورج بعينو»، أما المشبه فيهم من خارج الصندوق، فقد أصرح عنهم القضاء بكفالة مالية، رغم ان التحقيقات المختلفة رسمت خريطة واضحة لعمل هذه الشبكة في تزوير المستندات لإصدار براءات ذمّة من الشركات التي يملكها جورج بعينو

صلاحيات واسعة استخدمها، بحسب التحقيقات، لمساعدة جورج بعينو على استصدار براءات ذمّة مزوّرة لمصلحة الشركات التي يملكها. مشاركة القسم الآخر من المستخدمين ليست مرتبطة حكماً بالشبكة التي كان يديرها بعينو، بل كانت تنطوي على أفعال إهمال وتقصير وسوإها، وهم أيضاً كانوا مستخدمين من فئات أدنى ولبدهم صلاحيات متواضعة. جاءت قرارات المجلس النيابي بعد نحو سنة من إحالة الملفات عليه من تقارير التفتيش المالي والإداري في الصندوق بالإضافة إلى سائر محاضر التحقيقات الضمانية مع المتهمين. وقد توصل المجلس إلى قناعة بأن الأفعال التي قام بها المستخدمون غير متشابهة، لا لجهة المسؤوليات، ولا لجهة نوع المخالفات. عمل المجلس النيابي محصور بمعاوية المستخدمين المخالفين، وليست لديه صلاحية التوسع في التحقيقات لمعاوية غير المستخدمين، ومن بينهم جورج بعينو وإحدى المتعاقدات مع الصندوق (ت. و) والمدير المالي السابق في الصندوق (س. ي) وغيرهم من مستخدمي بلغوا سن القاعد أو من غير المستخدمين.

محمد وهبة

بالاستناد إلى قرارات المجلس النيابي، أصدر المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي، قرارات عقابية بحق المستخدمين المشتبه في تورطهم بما يُسمّى شبكة جورج بعينو. طرد اثنان وخرم ستة مستخدمين التدرج السنوي تبعاً لنوع الأفعال التي تسببت اليهم ومستواها، وتلقى اثنان حسماً للرتاب، ووجّهت كتب التنبيه الى اثنين آخرين. كل واحد نال العقوبة التي تتناسب مع موقعه الوظيفي وطبيعة الفعل الذي يشبهه في أنه قام به. المطرودون، وهم رئيس مصلحة براءة الوكالة (ع. ش.)، وأمين الصندوق (م. إ!) كانت لديهما

# «شبكة بعينو» لتزوير براءات الذمّة: الرأس خارج السجن والضمان يطرد مستخدمين

أساسي لعمليات الاستيراد وتسييد الرسوم الجمركية وتخليص البضائع المستوردة، وهناك حاجات تتعلق بنقل ملكية أو تعديل الاسم أو قبض فواتير من الدولة أو المشاركة في مناقصات عمومية... اعترافات بعينو والتحقيقات أظهرت أن براءة الذمّة كانت تصدر بطريقتين: الأولى تستند إلى وثائق مزوّرة، والثانية تستند إلى وثائق غير مزوّرة. في الطريقة الأولى، استعمل بعينو ختماً مزوّراً يملكون ملفات تشير إلى أن الشركة سذّدت ما يترتب عليها، وبالتالي صار جائزاً إصدار براءة الضمان. في الطريقة الأولى، استعمل بعينو ختماً مزوّراً يملكون ملفات تشير إلى أن الشركة سذّدت ما يترتب عليها، وبالتالي صار جائزاً إصدار براءة الضمان. في الطريقة الأولى، استعمل بعينو ختماً مزوّراً يملكون ملفات تشير إلى أن الشركة سذّدت ما يترتب عليها، وبالتالي صار جائزاً إصدار براءة الضمان.



يتردد ان ضغوطاً مورست على الضمان من أجل وقف عملية طرد المستخدمين



يتردد ان ضغوطاً مورست على الضمان من أجل وقف عملية طرد المستخدمين

منه بنحو منفصل عن الآلية المتبعة، ما كان يتيح له منح الموافقة سريعاً على المستندات ومن دون إشارة الشكوك. وهناك بعض العمليات المماثلة التي كانت تمرّ عبر الآلية المتبعة حيث كان المستندات المتعلقة بها يعلمهم أو بعض الموظفين يوافقون عمداً على الاعترافات بعينو وعلاقتهم مع مغربي المعاملات. لم تتمكن التحقيقات من حسم وضعيتهم، سواء كانوا جزءاً من «صباية» أو «شبكة» يديرها بعينو، أو هم فاسدون يملكون الرشى من أكثر من جهة، أو أنهم مقصرون بعملهم لا أكثر. المشكلة في العمليات التي كانت تستند إلى وثائق غير مزوّرة، أنها كانت محور اختلاسات قام بها بعينو. الأخير اعترف مراراً وتكراراً بأنه كان يحصل على الأموال من الشركات ويدفعها عن شركات أخرى ويضع قسماً منها في جيبه ويسدّد منها رشى المستخدمين المتورطين الذين سمحوا له بتجزيئة الشبكات الصادرة عن شركة محدّدة لأمر الصندوق وتسييد مستحقات على شركات أخرى منه. وهذا الأمر كان ينطبق على الأموال النقدية أيضاً.

بعينو يشير في اعترافاته إلى أن عمليات الاختلاس كانت تنفذ بعلم مستخدمي الضمان، لا بل قال إنه تعلم منهم الأمر. رغم ذلك، تبدو الوقائع متناقضة، إذ إن إقرار بعينو بالتزوير والاختلاس، كان يهدف إلى تحميل الصندوق مسؤولية الأموال المختلسة من الشركات عبر إشراك مستخدمي الضمان في هذه المسؤولية أيضاً. لهذا السبب بالتحديد، ادعى بعينو الأب على ابنه، فهو كان يسعى لهذّة الشركات التي تطالبه بتسديد المبالغ المترتبة عليها في الضمان والتي دفعتها له. كان الأب يريد إيصال رسالة، بأنه سيحتمل قسماً من المسؤولية، ولكن التقسم الآخر سيضع على الضمان.

وسعى بعينو دائماً إلى إقامة علاقات مع مستخدمي الضمان أو أي مؤسسة عامة فيها تعقب للمعاملات. وهذا الأمر كان واضحاً من خلال ما حصل مع أحد مستخدمي الضمان الذي حصل من بعينو الابن على جهاز لتفريزيون ومكيف وهدايا أخرى بمناسبة زواجه، من دون أن تكون لديه القدرة والصلاحية على تقديم مقابل «محرز» سوى تسريع المعاملات. في هذا الإطار، كانت شركة «المضمون» تزدهر وتتوسع لأن لديها القدرة على تخليص المعاملات بسرعة ولديها القدرة على القيام بالألاعب والالتفافات المطلوبة لإنجاز المعاملات بصرف النظر عن الطريقة. هنا تقع مسؤولية الشركات التي لا يمكنها إنكار معرفتها باساليب بعينو لتخليص معاملاتها. فقد تبيّن أنها كانت توقع على تصاريح ضريبية خالية من أي مؤلفين، ما جعلها غير خاضعة لرسوم الضمان. وهذه التصاريح كانت تشكّل الملف الذي يقدمه بعينو للصندوق من أجل الاستحقاق على براءة ذمّة.

ما سبق تكشفه التحقيقات، لكن الكرة الآن في ملعب القضاء الذي أفرج عن كل المتهمين بهذه القضية، بكفالات مالية. بعينو ومستخدمو الضمان خارج السجن يتردد أن هناك ضغوطات سياسية كبيرة في هذا الملف الذي يخضّ شركات كبيرة في لبنان، ويتردد أيضاً أن الضغوط التي مورست على الضمان من أجل وقف عملية طرد المستخدمين كانت كبيرة، بل كانت هناك مطالبة سياسية بأن يكون هناك مناصفة طائفية في الطرد؛



لم تمكن التحقيقات من حسم الشبكات بحق بعض الموظفين (وائل اللاذقي)